

المغرب

أسدك أول من أمس، «حزب الأصالة والمعاصرة» المغربي المعروف اختصاراً بـ«اليام»، استار على أعمال مؤتمره الوطني الاستثنائي الذي انعقد خصيصاً للبتّ في استقالة أمينه العام إلياس الحماري، الموضوع على رأس أجندة الحزب منذ عدة أشهر. وكما بات معروفًا، انتهى الأمر بتولاي حكيم بنشماش، منصب الامانة العامة، ليُسدل بذلك ستارٌ خاضعٌ آخر على نقاشات ساخنة بين أبرز قياداته

أمين عام جديد لـ«حزب السلطة»:

حصار «الإخوان» يبقى هدفاً؟

الرباط ـ مصطفى حيرات

عام 2008، تأسس «حزب الأصالة والمعاصرة»، وشارك في «الانتخابات الجماعية» (بلدية) سنة بعد ذلك (2009) وحصل على أغلب المقاعد، «حزب العدالة والتنمية». إزاء تلك النتائج، طرح سؤال مشروع: «كيف حقق (العام) هذا النجاح السريع؟». أتى الجواب بديهيًا على السنة الجميع: مؤسس هذا الحزب هو رجل يُلقَّب بـ«صديق الملك»، والمقصود فؤاد عالي الهمة، وهو مستشار الملك محمد السادس.

المعلومات الإضافية التي توافرت تباعاً، أفادت بأن تأسيس هذا الحزب جاء «نتيجة تدبير على أعلى مستويات الدولة»، بهدف «محاورة الانتخابات السياسي والانتخابي المتعاظم لحزب العدالة والتنمية»، وهذا ما حصل عملياً بسرعة، إذ حلّ الحزب أولاً في تلك الانتخابات التي خاضها عقب عام من تأسيسه.

عقب ذلك، لم يعد خافيًا أنّ «الأصالة والمعاصرة» كان يُعدّ، ويُعدّ، لدور كبير يلعبه، ليس أقل من الفوز بالانتخابات التشريعية الأولى التي سيشارك فيها. حصلت تلك المشاركة فعلاً، لكنها جاءت في خريف عام 2011 وسط ظروف سياسية واجتماعية استثنائية، تمثّلت خاصة في اندلاع «الربيع العربي»، وعقب التصويت على نص دستوري جديد تضمنّ تعديلات مهمة (منها مثلاً أنّه للمرة الأولى يجري التخصّص على منصب رئيس الحكومة بدلاً من الوزير الأول، كما نصّ كذلك على أن رئيس الحكومة يُعيّنه الملك ويكون من الحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية).

جرت انتخابات 2011 في تلك الظروف، وحلّ «العدالة والتنمية» أولاً، وعُيّن رئيس حكومة منه، وهو أمينه العام عبد الإله بنكيران. وبناء عليه، يمكن القول إنّ الأمور سارت بعكس ما كانت تنتهيه السفن... سفن المنافدين في أعلى مستويات القرار بالدولة.

تجزء الخيبة

عقب تلك المرحلة، اختار «الأصالة والمعاصرة» هفة معارضة الأغلبية الحكومية التي شكلتها وتولى

تونس

تونس...الخارج للشاهد

تونس...الخارج للشاهد
هذا الواقع دعا رئيس البلاد الباجي قائد السبسي إلى تعليق العمل بالوثيقة، لأنه إذا كانت وثيقة قرطاج (الأولى والثانية) بمثابة الورقة الحمراء التي كان يبحثها في رف مكتبته ويرفّعها في وجه من انتهى دورهم في أي مرحلة، وبمقابلة المسار الذي نصّبته بدلاً من قلبت «حركة النهضة» معادلات المفاوضات في اللحظات الاخيرة، واستمسكت بالشاهد الذي عمل حزبه على إزاحته بنسئى الطرق.

أغلب مناصبها «العدالة والتنمية»، ويدا، في الظاهر، أن الأمور هدأت بيد أنّ المعطيات التي كانت تطفو على السطح مرة بعد أخرى، كانت تُفيد بأن الصراع بين الحزبين لا يني يحدت ويشد، وهو ما عكسته تصريحات في شكل تلميحات كان يُلقيها رئيس الحكومة بنكيران، من بينها مثلاً إشارته إلى نافذين في أعلى مستويات القرار بـ«التماشي والغفارت»... ولا أحد يجهل انه كان يقصد بالاساس اشخاصا نافذين في محيط الملك محمد السادس.

في تلك المسدة، كان «الأصالة والمعاصرة» يتجرع خيبة قشله في تولى قيادة الحكومة. وإلى جانب مشاداته السياسية والتدبيرية مع «العدالة والتنمية» تحت قبة البرلمان بغرفتيه، وعلى اعمدة الصحف والمواقع الإلكترونية التابعة أو الموالية له، كان يُفعل تدابير تنظيمية بغاية إعداد العدة لموعد آخر هو الانتخابات التشريعية لسنة 2016. من بين تلك التدابير، أنه تخلى عن أمينه العام السابق مصطفى الباكوري، الذي نُظر إليه باعتباره إطاراً تدريجياً عالياً في مجال المال والاقتصاد أكثر منه قادياً سياسياً، وحل مكانه خلال المؤتمر العام للحزب الذي انعقد في 2016 إلياس الحماري.



العماري قبيل تلك الانتخابات التشريعية، وكان أكثر من واضح أن الدور المُعدّ له كبير. لكن ذلك لم يكن ليمز من دون مشاكل، حيث وُجّهت إليه انتقادات باعتباره «شخصاً لا يحوز شهادات تعليمية» و«لا كفاءة تنظيمية أو تدبيرية مترابكة لديه»، وأنّه «صديق صديق الملك فحسب، وهذه ليست شهادة ولا كفاءة ولا تجربة». كل ذلك لم يكن ليُخجّ طموح الرجل ورغبة النافذين الذين كانوا يريدونه «حيث يجب أن يكون». لكن كلما كان الرهان كبيراً، ينزل الفشل أكبر... فقد فاز «العدالة والتنمية» مجدداً بتلك الانتخابات، ويعقد مقاعد لم يسبق لأي حزب مغربي عبر كل الدورات الانتخابية أن فاز بها، فيما حلّ «الأصالة والمعاصرة» ثانياً بفارق 22 مقعداً عن الأول.

رخذل بنكيران... ورده مفعاً!

في أعقاب تلك الانتخابات، عُيّن عبد الإله بنكيران، لمرّة ثانية رئيساً للحكومة، وكُلّف الملك تشكيل «أغلبية حكومية» وفق ما ينص عليه الدستور. لم يكن ذلك سهلاً كما بدا للوهلة الأولى، إذ وجد بنكيران المفاجآت السيئة بانتظاره، تمثّلت آخرها بقرار الملك بصرفه من منصب رئاسة الحكومة وتعيين زميله في «العدالة والتنمية» سعد الدين العثماني، خلفاً له. لُشكّل الحكومة الجديدة وفق الشروط التي رفضها بنكيران.

رأى كثيرون أنّ بنكيران أفضل بإيعاز من قيادة «الأصالة والمعاصرة»، وذهبوا إلى القول إنّ يد إلياس العماري، ومن خلفه فؤاد عالي الهمة، «أكثر من واضحة»، لكن مهما يكن، فإنّ الخيبة من الأمين العام «الأصالة والمعاصرة» كانت لا تُعوّض، حتى بإيعاد بنكيران. فخلّنه زلزالوه في المكتب السياسي، وهو أعلى هيئة تنفيذية في «الأصالة والمعاصرة»، مسؤولية الفشل، وذهب بعضه إلى القول في تصريحات إعلامية إنه عطل كل الأجهزة التنفيذية والتنظيمية للحزب، وعلى رأسها المكتب السياسي والمجلس الوطني، مُفضّلاً اتخاذ قرارات فردية. ونهبت تلك الانتقادات إلى القول إنّ إلياس العماري، كزس «ميزان قوى جهوياً» (مناطقياً) داخل الحزب لفائدة قاعدته «الشمالية»، وتحديدًا لفائدة منطقة الريف التي ينتمي إليها.

وسط هذه الأجواء، قدّم إلياس العماري، استقالته من رئاسة حزبه عقب الانتخابات التشريعية، مرفقاً بإيها بما ورد في خطاب الملك محمد السادس، كان قد وجّه فيه انتقادات قاسية إلى الأحزاب السياسية، أي أنه صور الاستقالة كما لو أنّها تأتي استجابة لانتقاد الملكي.

يبدو أنّ هذا الرجل المستقيل لم يتربف وقعاً لاستقالته، من قبيل اقتداء قيادات حزبية أخرى بخطوته (وفق ما دفع به مراقبون ومحللون)، وعندما لم يحدث ذلك، بدر منه ما أكد أنه ندم على خطوة الاستقالة، لكن الأوان كان قد فات. فقد انبرى له

قياديون من أعضاء المكتب السياسي لحزبه، على رأسهم رئيس فرقة البرلمان السابق عبد اللطيف وهبي، وهو قيادي يساري سابق ومحام مشهور، وهدده بالاستقالة من الحزب برفقة قياديين آخرين في حال تراجعه عن الاستقالة. وعندما احتد الخلاف بين قيادات «الأصالة والمعاصرة»، استقرّ الجميع، معارضون وموالون للأمين العام، على إرجاء البت في أمر الاستقالة إلى المجلس الوطني الاستثنائي للحزب الذي أنهى أعماله مساء أول من أمس.

«شعالي جديد»

بينما كان المتوقع أنّ يظفر أحد من بين أبرز القياديين المعارضين لخط إلياس العماري، بمنصب الأمانة العامة، مثل عبد اللطيف وهبي وفاطمة الزهراء المنصوري المحسوبين جهوياً على تيار وسط البلاد، فإن قيادي مغموز نسبياً، هو حكيم بنشماش، ينتمي

قبل بنشماش، كان الرهان على إلياس حديف، الملك» «صديق

إلى منطقة العماري نفسها، أي الريف، وهو عضو بالمكتب السياسي للحزب ويتولى منصب رئاسة الغرفة الثانية للبرلمان. هذه النتيجة دفعت مراقبين للشاهد السياسي ولمسار هذا الحزب، نحو القول إنّ «اتفاقاً ما» جرى التوصل إليه بين فرقاء قيادة الحزب بغية «تهديئة الأمور» حتى لا تتطور إلى ما هو أقدح على خلفية الصراع الجهوي والتنظيمي بين قياديه.

إزاء ذلك، إنّ السؤال الراهن هو: هل يمكن حكيم بنشماش أن ينجح في ما فشل به سلفه إلياس العماري، أي انتزاع الصدارة الانتخابية (البلدية والتشريعية) من «العدالة والتنمية»؟ الجواب معقد، خاصة في ظلّ أنّ الحزب الإسلامي «المعتدل» يصدد فقدان بعض من أهم عناصر قوته، من بينها أن قائده السابق الشرس عبد الإله بنكيران، يتوارى بصورة أو بآخرى إلى الخلف، مكتفياً بتوجيه انتقادات إلى قيادات حزبه أكثر من أي طرف آخر، فيما يجلس مكانه في رئاسة الحكومة وعلى رأس الحزب قيادي مسالم «أكثر من اللازم» هو سعد الدين العثماني، الذي يبدو أنه يتولى منصبين أكبر منه.

تحذّر آخر داخلي يواجه رئيس «حزب الأصالة والمعاصرة» «الحديد: هل سيخذ نمطاً سياسياً وتنظيمياً متناسباً يخلق توجيهاً دفة الأمور على مستوى القيادة والقاعدة نحو التهديئة؟ أم أنّ الفشل سيكون من نصيبه، ما يُسرّع الصراع الجهوي الداخلي الذي كان قد اشتعل إبان رئاسة سلفه العماري؟ لننتظر ونرى...



لم تسجد بالفضة، قالته (أرشيف)

مقربة من «الاتحاد»، في حديث إلى «الأخبار» ذهب المنظمة العمالية، نحو الضغطة» على الوزراء القريبين منها، من أجل الانسحاب من حكومة الشاهد، والعودة الى التصعيد والاحتجاج من خلال طرح «المفاتيح الحارقة» والمعقدة. وأمام هذا المشهد، يبقى ترقب موقف «النداء» ومدبره التنفيذي حافظ قائد السبسي، سيد الموقف، خاصة أنّ ردود فعل «الندائيين» الأولى جاءت، وفق متابعين، «صبائية وغير ناضجة».

حوار

«العولمة السعيدة»:

حروب لا نهاية لها... وبربرية بلا قعر

الجيوستراتيجية، وإلى عودة التنافس بين القوى العظمى، ما أحيا المخاوف من صدام كبير بينها.

«إنها رغبة الولايات المتحدة الدفينة في أن تحظى إلى ما لا نهاية بعدو جدير بها، فمن غير عدو جليّ ومميز وقوي، لا يمكن تبرير هيمنة أميركا على العالم كامة إمبريالية. وبخصوصاً إذا كان هذا العدو مهزوماً مسبقاً في أي صدام معها. يحق لنا التساؤل عما إذا كانت القوى النووية العظمى ستستسلم مجدداً أمام إغراء التهديد بالحرب النووية. أظن أن التلويح بالضرية النووية فكرة خرقاء. حازت إعجاب بعض الرؤساء، وأدمنوها، وما عاد بوسعم الاستغناء عنها، لأنها تمنح من يستخدمها عرشاً رأسخاً، في مفارقة تخشى الشعوب فيها الحرب النووية، لكنها ترى، في أن واحد، أن التهديد بالنووي هو أيضاً وسيلة لإبعاد السعير النووي عنها. كان ذلك صحيحاً أثناء الحرب الباردة، لكن هذا النموذج انتهى. إن الردع النووي الحقيقي كان متبادلاً بين بلوتين، حين هذا النظام اخفئ في وقتنا الحاضر». إن انحسار دور الدولة وتفكك المجتمعات وانتشار العنف، يندّر بالكوارث، قالى إين تهنجه؟

«تماماً، وأكثر من ذلك أن موجات الهجرة التي تبعث بها أقواس المجازر في العالم، تصيب بالاهتراء، مع تعاضها، قانون إغاثة الغرقى، ولا سيما في موطنها الأصلي بين الجزر اليونانية، حيث سادت قاعدة الرأمية للبشرية في البحار منذ الأزل. كانت الجزر اليونانية والإيطالية تهب للملجأ لكل غرقى البحار، لكن هذا التاموس الأزلي للتعاضد بين البشر يتهاوى الآن بذريعة تكاتف موجات المهاجرين. من المشروع أن نتساءل اليوم عن كوننا عشية حرب عالمية؟

بوسعتنا أن نزعم أيضاً أننا في خضم هذه الحرب التي تتخذ شكلاً مغايراً للحرب العالمية الثانية. تلك الحرب التي انظوت ظاهرة تقادم عليها الزمن.

«إن ما يبدو ببربريا اليوم، فلأنه غير مسبوق ولا شبيه له في أي حقبة من التاريخ البشري، وهو فوضى لا أكثر، وغير معطوف على أي ظاهرة سابقة تفسره، ينبغي أن نعرف أن ما يجعل



مايجوز ببربريا اليوم... هو فوضى لا أكثر

وجود هذه الفوضى ممكناً، وإدارتها في متناول الأيدي هي الثورة الإلكترونية، التي دفعت قدماً كل القطاعات الإنتاجية بما فيها الروبوت، فالعامل ليسوا عمالاً من الآن فصاعداً، ومن الممكن استبدالهم بالروبوت متى شئنا، كما أن السلع التي يلقي بها إلى الأسواق ليست غايتها تلبية الحاجات الأساسية للناس وإطعامهم، وإنما تحقيق المزيد من الأرباح. هناك الكثير مما يدفعنا إلى القول إننا في خضم حرب عالمية لا يعاني فيها الجميع بالطريقة نفسها. هي حرب عالمية تخلصنا منها عندما دفعنا برحاما لكي تدور بعيدا في فضاءات تكثف فيها إشكاليات جيوستراتيجية وجيواقتصادية، يحولها إلى ساحات نزاع كالشرق الأوسط وجنوب الصحراء في أفريقيا. نحن نحيا في لحظة تسود فيها الامبالاة عالمًا لا تُؤرقه الحروب، ولا يرغب في إيقافها، لأن الانتصار لم يعد الهدف منها».

نحن نعلم جيداً أن هدف كل حرب هو الانتصار، واستتباب السلم، حتى لو لم يكن ذلك هدفاً بعينه للتوفق عن اللجوء الى السلاح في السياسة، هل هذا يعني أننا لم نعد نعرف ما هي الحرب؟

«لم تعد الحرب ما كانت عليه في الماضي، فلا منتصر بعد اليوم، لأن لا أحد يريد ذلك الانتصار. الولايات المتحدة هي النموذج الأبرز والأكثر تقدماً في النظام العالمي العابر للدول. إن هدف الولايات المتحد من حروبها لم يعد الانتصار على العدو، وإنما تصفيته وإعدامه نهائياً، لأنها لا تريد التفاوض مع العدو، إذ لا مكان لأي تفاوض معه، لأنه مصنف كوعد ومارق أو كشرير وراهب، ومتطرف دينياً».